

كلمة مملكة البحرين المتعلقة في البند رقم (١١٤) المعني بالتدابير الرامية القضاء على الإرهاب الدولي

السيد الرئيس،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر لرئيس اللجنة السابق على ما قام به من جهود طيبة للارتقاء بعمل اللجنة، ويسعدني أن أتقدم لسعادتكم بالتهنئة الخالصة لانتخابكم رئيساً للجنة السادسة في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونحن على ثقة تامة بأن خبراتكم المتميزة ستساهم في تيسير أعمال هذه اللجنة على أفضل وجه، متمنياً لسعادتكم ولجميع الأعضاء دوام التوفيق والنجاح.

السيد الرئيس،

إن ظاهرة الإرهاب هي أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، نظراً للتداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها والناجمة منها، الأمر الذي يتطلب من الجميع تكثيف الجهود والتضامن والتعاون على كافة الأصعدة في سبيل محاربتها من أجل تنعم البشرية بمستقبل أكثر أمناً وازدهاراً.

السيد الرئيس،

وانطلاقاً من الرؤية الحكيمة من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه، يلعب مركز الملك حمد للتعايش السلمي دور بارز في نشر ثقافة السلام والحوار بين الأديان والتي تحد من خطر انتشار الخطابات التحريضية التي قد تؤدي إلى التطرف العنيف والإرهاب خاصة وإن جهود مكافحة الإرهاب والتطرف لن تؤتي ثمارها إذا تمت بمعزل عن التعاون والتنسيق وفق رؤية شاملة وذات أبعاد متعددة تأخذ في الاعتبار كافة التحديات التي يشكلها الإرهاب خاصة في ظل انتشار خطاب الكراهية والدعاية الإرهابية.

كما، نشتم مبادرات الأمين العام المتمثلة في خطة العمل الخاصة بمواجهة العنف على أساس الدين، واستراتيجية مكافحة خطاب الكراهية وحماية الأماكن المقدسة في جميع أنحاء العالم.

ونود هنا التنويه بإنشاء وتشكيل مملكة البحرين لجنة محاربة التطرف ومكافحة الإرهاب وتمويله وغسل الأموال في أغسطس 2020م، والتي تضطلع بجملة من المهام تتضمن تنسيق وتوحيد الجهود الوطنية العامة ومراجعتها وتحديثها دورياً في مجال محاربة التطرف ومكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى تقييم مخاطر الفكر المتطرف والإرهاب وغسل الأموال.

السيد الرئيس،،،

يشكل المال شريان الحياة للإرهاب وتعتمد التنظيمات الإرهابية على مصادرة عديدة للتمويل تتضمن على سبيل المثال لا الحصر استغلال المنظمات غير الحكومية والقطاعات غير الربحية والخيرية جنباً إلى جنب مع أشكال أخرى للجريمة المنظمة كغسل الأموال والمخدرات وتجارة السلاح والمسروقات الأثرية والاتجار بالأشخاص. كما يشكل تمويل الدول للتنظيمات الإرهابية، وهو ما نراه بشكل واضح في منطقة الشرق الأوسط، تحدي آخر للمجتمع الدولي يتطلب تعزيز التعاون وتبادل المعلومات ذات الصلة.

وانطلاقاً من إيمانها الراسخ بأهمية تجفيف منابع تمويل الإرهاب، تبذل مملكة البحرين جهوداً كبيرة في سبيل مكافحة الإرهاب وتمويله، حيث تم إنشاء وتشكيل لجنة وطنية لمتابعة التزام مملكة البحرين بكافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بموجب القرار رقم (26) لسنة 2018، ولجنة وضع سياسات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بموجب القرار رقم (18) لسنة 2019.

كما نظمت اللجنة الوطنية المعنية بمتابعة التزام مملكة البحرين بتنفيذ كافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، ورشة العمل الوطنية الثالثة المتخصصة لبناء القدرات في مملكة البحرين، حول حماية القطاع غير الربحي من الاستغلال الإرهابي، وذلك عبر الاتصال الإلكتروني المرئي في شهر أغسطس ٢٠٢٠، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وفريق العمل المعني بتنفيذ مكافحة الإرهاب.

وفي هذا السياق، نود الإشارة إلى أن تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن مكافحة الإرهاب والصادر في شهر نوفمبر ٢٠١٩ أكد النجاح اللافت الذي حققته المملكة في جهودها لمكافحة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله، بالرغم من تزايد المخاطر الإرهابية في المنطقة والتصدي لتمويل الأنشطة الإرهابية.

السيد الرئيس،،،

ختاماً، هناك أولويات يجب على جميع الدول عدم إغفالها أو تأخير النظر فيها، حيث تستدعي من الجميع سرعة التعامل معها وهي تحقيق السلام والقضاء على الإرهاب، واللذين يتطلبان عمل جماعي مشترك ودعم أي تحرك أو خطة استراتيجية من أجل السلام، والتعامل الحازم مع الدول التي يكون هدفها الاساسي التخريب واستغلال العنف والإرهاب وسيلة لتحقيق مصالحها. وتؤكد مملكة البحرين على موقفها الثابت بالتعاون مع أشقائها وحلفائها لمواجهة التطرف والإرهاب، مع التشديد على فرض أشد العقوبات على الجهات الممولة للإرهاب، وذلك لتحقيق مستقبل باهر يعم بالأمن والرخاء.

شكراً السيد الرئيس،،،

اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة
الدورة الخامسة والسبعين
٦ أكتوبر ٢٠٢٠



Permanent Mission of The Kingdom of Bahrain
to The United Nations
New York, USA 